

اليه الذي هو ذلك الامر العرفي مضبوطا في الجملة لان افراده وان تفاوتت
 متقاربة ويكون المنسوب اليها الذي هو الاليجاز والاطناب مضبوطا في الجملة
 وهو متعارف الاوساط قيل قد يختلف متعارفان بان يتعارفوا
 بما رتب عن معنى واحد لهما ازيد من الاخر من غير زيادة في المعنى
 في المجاز من ان اعتبرتم تماثرا لا قساما فليتا مل فان ذلك قد يندفع
 بقوله الا ان لا يقرون في تادية المعنى على اختلاف العبارات الا في رسم
 ولا في غاية الغاية اي العجز اي كلامهم لا وارجح ان يشتمل كلامهم
 على الجذوى ومع ذلك لا يسمى لخصلا وانما لان متعارفون فان
 عرفهم في طلب الاقبال بازيد وهو متعارف على الجذوى وفي التفسير بالذات
 والاسد اه اطول في تحريك عرفهم انما هو ان يقال ان كان محركي
 مصغوم الميم اسم معقول فالاضافة من اضافة الصفة الى الموضوع وان
 كان مفتوحا ممددا ميميا فهو ميم اسم الفاعل والاضافة كما في الاولي
 اي والظنق اي عند صبريا نعم على عادتهم اه والمجاورات اي التي لسان
 فمواضع مما قبله لا يجر من الاوساط قال في الاطول ولا يجر اي من
 البليغ معاهم لانه لا يقصد معهم بكلامه من بجز سوي التجريد عن المنزاي
 اه وكتب اي من ما يفسر ويجرد من البليغ ان وقع منهم لا ياتون به
 الا للثبوت ولكن لا يكون متعارف الاوساط الذي يقاس به الاليجاز
 والاطناب اه ع ف ولا يدم اي منهم قال في الاطول والاعن البليغ معاهم
 واما التثلم بمتعارفون اذ اعري عن المنزلة فلا يجر ولا يدم من البليغ معاهم
 ويذم منه مع البليغ واذ الشتم على المنزاي التي لهم غا فلو ان عنها كالتالي
 والاسد فمواضع لا يجر من البليغ ولا يدم ومع البليغ جرد لان البليغ يقصد
 به منزايان يثقل بالاجازات التي فيها اه ويكتب اي قوله ولا يدم اي منهم
 وان كان يدم من البليغ اذ لم يفتضه كمال من ع ف لا قال فعلم ان الصلح انما
 يخص في الجمع والمضموم بالنسبة الى صدور من غير اصل العرف
 الذين ليسوا من البليغ اه عن حكم النقيب النقيب تصويبه الاليجاز
 في عنده وصوت الغراب والمراد به هنا اصوات الحيوانات والمراد بحكمه عدم
 دلالة من عبارة المتعارف بمعنى المعبر عنه والاضافة بيانته

والاطناب

والاطناب كما الاطناب على اصطلاح السكاكيني المساواة كما سيجي وهذا
 التفسير لا يلائم الاليجاز لان يقال هذا اصطلاح لقراهم فزني وكتب
 ايضا ما يفسر والمساواة اه او بقدر المتعارف الاحتصار وهو الاليجاز
 وعبره نعتنا لانه لا فرق بينهما عند السكاكيني كما في سبي يرجع فيه
 تارة الى ما سبقه من رجوع المنسوب الى وصف المنسوب اليه اي ينظر
 فيه الى ذلك سبقه اي لزوما ونعتنا ان كون عبارة المتعارف اكثر ثم
 يسبق صريحا ولم يقل الشئ اي التي كونه اقل من عبارة المتعارف لانه
 نفسه فلا معنى لرجوعه له وليناسب قوله الميم بعد وضرب اليك
 المقام الا حيث المتعارف اكثر المتعلقه بالغير وهو المقام وفسر ع ف
 ما سبقه بتعارف الاوساط وعبارته يرجع في تعريفه تارة اي في بعض
 الاليجاز اليه اعتبار ما سبقه وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الاليجاز
 ان يربط بكلام لمعنى هو اي ذلك الكلام اقل من المتعارف في ذلك المعنى
 ويرجع في تعريفه آياه تارة الى اعتبار كونه المقام الذي اورد فيها الكلام
 الموجب خلقه او حقيقا وجدليا حسب الظاهر بكلام اسطر مما ذكره
 اي من الكلام الذي ذكره المتكلم اي سوا كان ذلك الذي ذكره
 المتكلم نفسى عبارة المتعارف اوقل او اكثر وهو عطل لا يخفى الخ
 لان المعنى عليه ان الموجز ما كان اقل من مقتضى المقام الا بسط من
 المتعارف وهذا صادق في كل فرق المتعارف وودون مقتضى المقام او
 مساويا المتعارف وودون مقتضى المقام اوقل منها ولا يشتمل ما ان كانت
 المقصني مساويا المتعارف او انقص فففيه قصور وعبارته ع ف ولزم عليه
 ان ما ان اقل من المتعارف اي او مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون موجزا
 ولم يعرف له قابل اذ هو حكيم محض فالنفسير الاول متعين اه بتصرف
 على من كان له قلب اي عقل او الفهم الصحيح اي الصبي وامال وهو شبيه
 اي حاضر وفي كلامه اقتباسي انما هو لان كان باطن المقام يقتضى
 الاقتصار على ما ذكر ليقتضى لطلب القصود اه فينبغي ان يسقط
 فيه الكلام الذي يتعلقه الظاهر كانه يقال وهن عنكم البق والرجل في شفت
 جازية العين التي عن ذلك اله ع ف فلا يجاز معنيان عبارة الاطول